المجلس اليمني للاختصاصات الطبية ..

تحسين للخدمة الصحية و تطوير للأداء الطبي في اليمن

قفزة نوعية في تأهيل الكادر الطبي و شهادة الزمالة اليمنية تخرج إلى الوجود

يمثل المجلس اليمني للاختصاصات الطبية أحد المؤسسات العلمية والأكاديمية المتقدمة المتخصصة والمهمة والذي تسعى من خلاله وزارة الصحة العامة والسكان إلى تفعيل وتوسيع نشاط المجلس ليشمل كافة التخصصات الطبية والأكاديمية العليا بهدف تحريك مسيرة التعليم الطبي المتخصص في اليمن بخطى ثابتة ومتقدمة نحو أفاق المستقبل الواعد للدراسات العليا في مجال الطب والمهن الطبية المساعدة والتي من أهمها تدريب وتأهيل أطباء العموم في التخصصات الطبية المختلفة على مستوى اليمن والوطن العربي والتي تستمر من 4-5 سنوات حسب التخصص وأعلى شهادة تمنح للمتدرب تعادل الدكتوراة.

واستطاع المجلس اليمني للاختصاصات الطبية تأهيل وتدريب العديد من الكوادر الوطنية تأهيلاً منذ النشأة وحقق قفزات نوعية في مجال تأهيل الكادر الطبي اليمني على مدى الأعوام السابقة سعياً نحو تحسين الخدمات الطبية المقدمة للمريض وتوفير الكثير من العملات الأجنبية الصعبة التي تصرف على ابتعاث الكثير من الأطباء والمرضى للعلاج الوطن .

صنعاء / محمد سعد الزغير

دعم وتشجيع

أكد أد.علي محمد الصبري أمين عام المجلس اليمني للاختصاصات الطبية في حديث ل«14 أكتوبر» أن المجلس يسهم في تدريب وتأهيل الكادر الطبي اليمني لكي يسهم في تطوير وتحسين الخدمات الطبية وتعزيز دور المراكز التدريبية المختلفة على مستوى البلاد .

كما يحظى المجلس بدعم كبير وتشجيع مباشر من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية وكذا قيادة وزارة الصحة العامة والسكان في سبيل تذليل الصعاب والمعوقات التي تعترض سير نشاط عمل المجلس وآفاق تطويره وتحديثه لمواكبة مختلف المستجدات الحديثة في العلوم الصحية والأكاديمية والتخصصية.

نقلة نوعية.

وأضاف الدكتور/ الصبري إلى أن المجلس اليمني للاختصاصات الطبية بدأ منذ إنشائه عام 1994م بدور تنويري ونهوضي في مجال الخدمات الطبية من خلال التأهيل والتعليم والتدريب المستمر مما يتيح للكادر الطبي الحصول على أعلى الدرجات العلمية والوقوف على أخر المستجدات في العلوم الطبية وفي جميع التخصصات ، وكانت البداية المبكرة لهذا الدور تنحصر في منح دبلومات في مجال الاختصاص لمدة عام وكذلك الزمالة العربية التي شملت برنامجاً تدريبياً ما بين أربع إلى خمس سنوات لبعض الاختصاصات .وبدأ المجلس اليمني بإستقبال منتسبي الزمالة العربية في اليمن والتدريب وفقاً للبرامج المعدة من قبل المجلس العربي للاختصاصات الطبية التابع للمجلس التنفيذي لوزارة الصحة العرب بجامعة الدول العربية ، وبدأ نشاط المجلس اليمني للاختصاصات الطبية بالإشراف على أربع مساحات تخصصية هي ((الباطنية – الأطفال – النساء والولادة)) ثم لحق الجراحة العامة ،وكذا الاحتياجات في مجال طب المجتمع وعلم النفس الاكلينيكي وأزداد أعداد الطلاب المنتسبين للزمالة العربية التي تعتبر أعلى درجة علمية تخصصية في مجال الطب على مستوى الوطن العربي والعالم .

كما جرى مؤخراً افتتاح مساحات تدريبية جديدة في اليمن تحت إشراف المجلس اليمني للاختصاصات الطبية.ولدى اليمن الآن (16) تخصصاً طبياً تشمل معظم الاختصاصات للزمالة العربية وهي (زمالة طب الأطفال –الباطنية – الجراحة – النساء والتوليد – جراحة المسالك البولية – جراحة الأشعة- التخدير – العناية المركزة- طب المجتمع- الطوارئ- الأنف والأذن- والطب النفسي)).كما لدينا (16) اختصاصاً للمجالات التي تحتاج لها البلاد والابتعاث للخارج لتأهيل كادر يمني بأقل كلفة حيث سيتم التنسيق الفعلي مع الإدارة العامة للتخصصات للاحتياجات الفعلية والإسقاطات عليها للاحتياجات المطلوبة.

أهداف إستراتيجية.

وأوضح الدكتور/ الصبري بأن المجلس يسعى إلى تحقيق أهداف إستراتيجية في مجال تطوير وزيادة المعارف النظرية لمختلف التخصصات لكل من الأطباء والصيادلة والمخبرين والممرضين والفنيين والفئات المساعدة وذلك من خلال تحسين الأداء التدريبي والمهني وتنفيذ برامج تدريبية تأهيلية تخصصية عليا وتنمية وتشجيع المهارات والكفاءات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة والمتوفرة محلياً وتلبية احتياجات المجتمع من التخصصات والفنيين وذوي الكفاءات المتميزة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات والمراكز العلمية محلياً وعربياً ودولياً وتوفير فرص التعليم المهني التخصصي والتدريب المستمر للأطباء ولكل العاملين في الحقل الصحي بمختلف التخصصات والتوجه نحو رفع مستوى الخدمات الطبية والإدارية والتعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني والخدمة المدنية والتأمينات ومختلف الهيئات والمجالس والمنظمات والمؤسسات العلمية والتعليمية والمهنية المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بأهداف ونشاط المجلس وبما يسهم في تحقيق الأهداف وتنفيذ مهام المجلس.

مخرجات المجلس

وأشار الأمين العام للمجلس إلى أن دور المجلس اليمني للاختصاصات الطبية لا يقتصر على التأهيل الطبي العالي فحسب بل يقوم بالتأهيل في بعض الاختصاصات المساعدة كالإدارة الصحية وعلم النفس الاكلينيكي والتمريض المتخصص وقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة افتتاح برنامج الزمالة اليمنية في الأربعة الاختصاصات الرئيسية (الباطنية- الجراحة –الأطفال – النساء والتوليد) لعدد كبير من الأطباء والطبيبات وفي معظم الإختصاصات ، كما شهد المجلس في الآونة الأخيرة تحسناً ملحوظاً في إدارة المجلس من ناحية توثيق المعلومات الخاصة بالمتدربين والمدربين والمتابعة الميدانية للأنشطة الأكاديمية والعلمية والعملية مما انعكس إيجابياً على التحسن الملحوظ في مخرجات المجلس وفي مختلف التخصصات وقد بلغ عدد الخريجين الحاصلين على شهادة الزمالة العربية أكثر من(96) طبيباً وطبيبة وهناك عدد من الخريجين تحت التدريب ، كما أن هناك (802)كادر طبي وصحي وبلغ عدد المقبولين لشهادة الاختصاصات (120) طبيباً وطبيبة.

أ د/ علي محمد الصبري

الزمالة اليمنية

وحول مشروع الزمالة الطبية اليمنية يقول: كان لتوجيهات القيادة السياسية وقيادة وزارة الصحة أثرها الايجابي والفعال في الحد من الابتعاث للخارج والعمل لإخراج درجة التخصص اليمنية شهادة الزمالة اليمنية إلى حيز الوجود من خلال إقرار المجلس اليمني للتأهيل والتدريب الطبي المستمر بالتعاون مع الهيئات التعليمية وكذا الهيئات الطبية المشابهة للمجلس اليمني بدول الجوار تدريب الكوادر اليمنية الطبية لنيل شهادة الزمالة اليمنية التي تعد أعلى شهادة مهنية تخصصية معادلة للدكتوراه وشهادة التخصص اليمنية تعادل الماجستير .

والدكتوراه تحل محل الكثير من الدبلومات التي لا تزيد فترة التدريب لها عن سنة وتشكل عائقاً في اكتساب المهارات الضرورية والتي تمكن حمل لقب اختصاصي يعتمد عليه في الكثير من المناطق النائية والبعيدة ، وهناك جهود طبية ومتميزة بذلها المختصون في المجالس العلمية وقيادة الوزارة لإخراج درجة التخصص اليمنية إلى حيز الوجود والاستمرار في اكتساب الخبرات الإدارية والفنية العلمية التي تمكن المجلس اليمني من تدريب كافة التخصصات لدرجة الزمالة والتي لا تقل عن الزمالة العربية أهمية في التأهيل العلمي والعملي في الداخل .

مراكز التدريب وتطوير الأداء الطبي في البلاد .

التدريب المحلي

وأكد الدكتور/الصبري على أن المجلس اليمني للاختصاصات الطبية حقق تغيرات نوعية في مسار عملية التدريب والتأهيل المحلية حيث يبلغ عدد المنخرطين في التدريب (1400) طبيب وطبيبة تحقق ذلك من خلال العمل التراكمي للسنوات السابقة الذي رفد المستشفيات بأكثر من(205) طبيب وطبيبة في مختلف تخصصات العمل الطبي والمهني العالي.حيث أصبح التدريب الداخلي يوفر عشرة أضعاف تكلفة التدريب في الخارج ويمكن المتدربين من مواكبة وملائمة البيئة اليمنية ويقدم المتدربين في اليمن الخدمة في المنتديات وغيرها للبلاد من خلال منظومة العمل الصحي في اليمن ويحقق التدريب الداخلي فوائد عديدة من خلال مراكز التدريب في صنعاء وعدن وحضرموت وتعز وتخضع هذه المراكز إلى الشروط والاشتراطات اليمنية سواء من حيث الكادر والإمكانيات و مستلزمات التدريب وهناك العديد من اللجان في مجلس اللجنة العملية للإشراف على الاختصاصات الفنية ولجنة الاعتراف ولجنة التوصيف والمعترف بها من قبل المجلس العربي للاختصاصات كما أن المجلس اليمني لديه مجلس أمناء يرأسه الأخ/ وزير الصحة والسكان ووكلاء من مختلف الوزارات الاخري يقوم بالعمل التنفيذي ويمثل الدينموالمحرك لرسم السياسات للمجلس والقبول للزملاء والزميلات في الدراسة.

كما يقوم المجلس بإلاشرف العلمي والتنسيق لمختلف التخصصات مع المجلس العربي للتخصصات الطبية وبين الجامعات اليمنية المختلفة في المجال العالمي وعلى مستوى الوطن العربي والإشراف على التدريب والتواصل والامتحانات حيث تم التنسيق والتكامل لذلك حيث تجري الامتحانات في نفس اليوم وتحدد اللجان إلى كل مركز تدريبي على مستوى الوطن العربي.

وأشير هنا إلى أن اليمن قد عقدت الامتحانات التحريرية والشفوية خلال الأعوام الماضية لعدد من التخصصات وهي الباطنية والأطفال والنساء والتوليد وكانت تجربة جيدة لأول مرة وبحضور أساتذة متميزين من مختلف الأمصار العربية بالإضافة إلى أساتذة يمنيين وكانت التجربة أسهام في تحريك الحياة العلمية والتدريبية وبخطوة متقدمة إلى الإمام من خلال الاحتكاك بين العلماء والأساتذة والخبراء البارزين في الوطن العربي مع المختصين في اليمن مما مكن اليمن من اكتساب مهارات تدريبية وعلمية أكيدة أتاحت للكادر اليمني التدريب في اليمن وإظهار قدراته الإدارية والتعليمية والعملية العالية والتي حازت على إعجاب وتقدير قيادة المجلس العربي والاساتذه المشاركين ومكنت اليمن من الاستمرار في تنظيم فعاليات هذه الامتحانات للأطباء اليمنيين والعرب . أن كل تلك المؤشرات الجيدة إضافة الى تطوير مراكز التدريب المحلية أدت الى الاعتراف بقدرات الكادر الطبي اليمني التنظيمية والعلمية (العالمية) .

وأعتقد أن المجلس بحاجة الى الدعم والتشجيع لخصوصية عمله الفني والمهني الطبي لاستيعاب كافة التخصصات ومواصلة فتح مراكز تدريبية جديدة واستيعاب الكثير من الدارسين وتحقيق الأهداف التي أنشىء المجلس من اجلها والإسهام في تحسين الخدمة الصحية وتطوير الأداء الطبي في اليمن وكذا الحد من الابتعاث الى الخارج إلا للتخصصات النادرة وهذا يوفر الكثير من العملات الصعبة والمبالغ الباهظة التي تصرف على التدريب في الخارج على أن تسخر هذه المبالغ لأغراض تنموية نحن بأمس الحاجة إليها للنهوض بالأوضاع الصحية في البلاد.

مدير عام التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة الضالع لـ (14 أكتوبر) :

لدينا خطط لتأهيل الكادر وتتابع الوزارة لتنفيذها

أفضل الأساليب للقضاء على البطالة هو التوجه إلى التعليم الفني والتدريب المهني حيث يمثل أهمية كبيرة لما له من دور لا يمكن إغفاله في رفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة وذات الكفاءة وذلك ما لمسته القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية فأولاه كبير الاهتمام قبل كل القطاعات وأوصى ووجه في أكثر من محفل بالتوجه نحو التعليم الفني من قبل الشباب من أجل القضاء على البطالة والضالع لها دورها الأساسي في هذا القطاع بعد تأسيس فرع المكتب قبل ثلاثة أعوام وحول النشاطات والتطلعات التي يوليها المكتب الاهتمام كان لصحيفة (14أكتوبر) الالتقاء بالأخ / سعيد علي الحميري مدير عام التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة الضالع، وأجرت معه هذا الحوار.

سعيد علي حميدي

لقاء / مثنى الحضوري

 ما الذي تحقق خلال الفترة الماضية منذ تأسيس مكتب التعليم الفني الضالع؟

– بداية أهلاً وسهلاً بكم وشكراً لصحيفة 14أكتوبر والقائمين عليها على اهتمامهم ومتابعتهم لما تم إنجازه من قبل مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة الضالع فقد مر على تأسيس مكتب التعليم الفني بالمحافظة ما يقارب ثلاثة أعوام ورغم قصر الفترة فقد تم إنجاز العديد من المشاريع الهامة سواءً في مركز المحافظة أو المديرية وكما هو معلوم لديكم أن المحافظة تشكلت من عدد من المديريات التي كانت تعتبر أطرافاً لمحافظات أخرى ومناطق نائية ولم يكن موجوداً فيها أي معاهد تذكر سوى مركز تدريب في مديرية جبن وكان تابعاً لمكتب التربية ولا يلبي احتياجات سوق العمل.

وبعد تأسيس المكتب قمنا بعمل دراسة الجدوى على مستوى مركز المحافظة والمديريات والبحث عن أرضيات المشاريع التي تم التخطيط لها.

وما تم تحقيقه خلال الفترات الماضية يتمثل في ترميم وتوسعة مشروع المعهد المهني الصناعي – جبن الذي تم الاستلام الابتدائي له في أواخر العام الماضي وتقوم حالياً بمتابعة توفير متطلبات وتجهيزات الورش التابعة له.

كما تم إنجاز القاعة الدراسية ومبنى الإدارة ومرافق أخرى للمعهد التقني التجاري ونقوم الآن بمتابعة بقية التجهيزات ليتم البدء بتشغيله للدراسة النظامية خلال العام القادم 2008 - 2009م وقد تم توفير الكادر الفني والإداري للمعهد وجاهزيته إلى الآن بنسبة 70٪ ومشروع المعهد الفني الصناعي في مركز المحافظة الذي يجري العمل فيه حالياً ويتوقع أن يتم الاستلام الابتدائي خلال النصف الثاني من العام وتقوم الآن بمتابعة تجهيزات الورش والأثاث اللازم لتشغيله.

أما مشروع المعهد المهني السياحي مديرية دمت فننتظر وصول المقاول الذي رست عليه المناقصة ليتم البدء بتنفيذه.

وتم اعتماد عدد من مشاريع المعاهد المهنية والتقنية وكلية المجتمع التي تدخل ضمن مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله وكذا مصفوفة المشاريع الاستثنائية لمحافظة الضالع التي وافق على إنشائها مجلس الوزراء في مركز المحافظة والمديريات.

وقد تم توفير الأرضيات المناسبة لهذه المشاريع.

وإضافة إلى ما تحقق فقد قمنا بنشر وتوعية المجتمع بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني وكذا تشجيع القطاع الخاص بإنشاء مراكز معاهد خاصة وتشجيع الجمعيات الاهلية للقيام بعملية التدريب والتأهيل بالمحافظة.

وهناك حالياً مجموعة من المعاهد والمراكز التابعة للقطاع الخاص أو الجمعيات تم منحها تراخيص من قبلنا وتمارس عملها بالشكل المطلوب.

 هل هناك مشاريع مهنية جديدة؟

– نعم هناك العديد من المشاريع النوعية والتخصصية والمعتمدة أو التي هي قيد الدراسة والتي تأتي في إطار دراسة الجدوى وبما يتناسب مع البيئة المحلية واحتياجات سوق العمل وهناك على سبيل المثال مشروع المعهد الزراعي البيطري الذي سيتم تنفيذه في مديرية قعطبة وكذا مشروع المعهد الفني السياحي في مديرية دمت الذي سيبدأ تنفيذه خلال الأسابيع القادمة بالإضافة إلى مشروع المعهد المهني مديرية الحشاء ومشروع المعهد المهني في مديريتي الأزارق وجحاف ومشروع المعهد الفني لمديريتي الحصين والشعيب الذي سيتم تمويله وتنفيذه من قبل الأشغال العامة ومشروع كلية المجتمع بمركز المحافظة.

 س: مادوركم في مجال التدريب والتأهيل؟

– ج: مما لاشك فيه أن الاهتمام بتأهيل الكادر الفني والتدريب هو الأساس لإيجاد مخرجان. تلبي احتياجات سوق العمل وتكون قادرة على العمل في المنشآت الصناعية والتجارية.

ولدينا خطط في هذا المجال لتدريب الكادر ويلم بالكفاءات المهنية كون وجود المدرب الكفء يعطينا مخرجان فنية ومهنية ذات كفاءة عالية ونحن بصدد متابعة الوزارة لتنفيذ تلك الخطط.

 ماهي الإجراءات التي اتخذتموها بصدد إنشاء كلية المجتمع لوفد المحافظة بالمخرجان التي تلبي طموحات أبنائها؟

– بالنسبة لكلية المجتمع فهي تمثل مطلباً مهماً لأبناء المحافظة فقد تم التوجيه من قبل الأخ رئيس الجمهورية بإنشاء كلية المجتمع بالمحافظة وأدخلت ضمن مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامته وصدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء بإنشائها وتقوم الوزارة بإعداد المواصفات الفنية اللازمة ليتم إعلان مناقصتها وقد تم توفير أرضية بالمساحة المطلوبة لبنائها.

وهذا المشروع الهام الذي ينتظره أبناء المحافظة سوف يلبي طموحاتهم كون المحافظة تفتقر إلى وجود جامعة تضم التخصصات النوعية التي يتطلبها سوق العمل على المستوى المحلي والخارجي والتي ستستوعب إلى جانب المعاهد المهنية والتقنية بالمحافظة ما نسبته ٪15 من مخرجات التعليم الثانوي ونحن نتوقع أن يتم البدء بالتنفيذ هذا العام بإذن الله.

 ما هي خططكم المستقبلية في هذا المجال؟

– نقوم بوضع خططنا في إطار الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني (2005م2014-م) التي تنفذ عبر ثلاث مراحل الأولى منها من 2005م حتى 2008م وتتمثل في دعم وتطوير البنية الحالية للتعليم الفني والتدريب المهني على كافة المستويات.

والمرحلة الثانية من(2009 - 2012م) والتي يتم من خلالها توسيع منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بما يستجيب لاحتياجات القطاعات الاقتصادية من المهارات والكفاءات والتدريب المطلوب.

والمرحلة الثالثة من(2014-2013) وتتركز في هذه المرحلة عملية التقويم والمراجعة لمنظومة التعليم الفني وفقاً لما تم إقراره من أهداف وإجراءات في الإستراتيجية.

وتتضمن خططنا أيضاً مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية التي نوليها اهتمامنا الخاص وقد نفذنا جزءاً منها وكذا مصفوفة المشاريع الاستثنائية بالمحافظة التي اقرها مجلس الوزراء.

 ما هو الجديد لدى مكتب التعليم الفني للارتقاء بمخرجاته لمواكبة سوق العمل؟

أن يتم تأهيل الكادر التدريبي والفني والإداري وإعداده الإعداد الجيد خلال الدورات التدريبية المحلية والخارجية لكسب الخبرات والكفاءات ولمواكبة التطورات والتكنولوجيا الحديثة وهي ضرورة لابد منها للارتقاء بمخرجات التعليم الفني بالمحافظة وكذا الاستفادة من خبرات الآخرين وتجارب من سبقونا ونحن نقوم بذلك في إطار البرامج التدريبية المخطط لها من قبل الوزارة وهي تولي هذا الجانب اهتماماً كبيراً كونه يحقق الأهداف المطلوبة لمخرجات المؤسسات التدريبية التي يتطلبها سوق العمل.

 كلمة أخيرة تودون قولها؟

– كلمتنا هي كلمة شكر لقيادة الوزارة ممثلة بالأخ الوزير ونائبه على تجاوبهما وتعاونهما معنا وإعطائنا عناية خاصة وأيضا كلمة شكر للسلطة المحلية في المحافظة ممثلة بالأخ المحافظ والأمين العام كونهما يوليان مكتب التعليم الفني بالمحافظة كل الرعاية والمتابعة والاهتمام.